كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة للاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية و بنوك

بعنوان:

دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

البنك الوطني الجزائري –ورقلة–

من إعداد الطالبة: عياشة خديجة

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/.....(أستاذ جامعة ورقلة) رئيساً

الدكتور: لعمى احمد.....(أستاذ جامعة ورقلة) مشرفاً ومقرراً

أ.د/.....(أستاذ جامعة ورقلة) رئيساً

السنة الجامعية 2016/2015

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى الوالدين العزيزين حفظهما الله

أخواتي "شيماء" و" آية"

الى أخي" أسامة"

الى جدي "صالح" وجدتي "العطرة" اطال الله في عمرهما

الى روح جدي "عمر و جدتي "مسعودة " رحمهما الله

الى روحي عمي "مراد" رحمه الله

الى كل عائلة عيايشة و شويني

الى كل الأصدقاء و الأحباب

الى كل أساتذتي في مشواري الدراسي

الى كل من يعرفني من قريب ومن بعيد

خديجة

الشكر

الحمد والشكر أولا وأخيرا لله عز وجل الذي من علينا بنعمة العلم ويسر لنا سبله وعلمنا ما لم نكن نعلم والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أله وصحبه أجمعين، الحمد لله الذي سدد خطايانا وأنار سبيلنا ويسر لنا أمورنا وكان في عوني عل إتمام عملي وبعد:

أتقدم بالشكر و الإمتنان إلى الدكتور المشرف" لعمى احمد"على الإشراف على هذا البحث ، كما اتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم قبول مناقشة هذا البحث، إلى الأستاذ "الضو ناصر" الذي قدم لي النصح و التوجيه والتشجيع ، والى السيد "بكوش زهير" الذي قدم لي النصائح في الدراسة الميدانية، الى كل عمال المؤسسة المستقبلة، ولى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

خديجة

الملخص:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا هاما في الإقتصاد الوطني من خلال مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية و توفير مناصب شغل وزيادة الناتج المحلي الخام ..الخ, الا هذا الاخير ما زال يعاني العديد من المشاكل اهمها مشكل التمويل .

سنتطرق في هذه الدراسة الى الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , البنوك ,التمويل , وكالات الدعم.

Les **Résumé :**

Les Petites moyens entreprises sont des secteurs importants dans l'économie nationale par son investissement dans le développement économique et pour la création des emplois et son rôle dans l'augmentation de la production locale etc. reste ce dernier, rencontre des problèmes d'approvisionnement, dans cette étude nous allons parler du rôle des banques dans le financement ces établissements.

Mots- clés :petites et moyennes entreprise, banques, financement, les agences de soutien.

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الأشكال	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمةالرموز و المختصرات	IX
المقدمة	أ
الفصل الأول: الجانب النظري	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية البنوك و علاقتها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة..	**3**
1- المبحث الثاني: الدراسة السابقة	**10**
خلاصة الفصل	**17**
الفصلالثاني:الدراسة الميدانية	
تمهيد	**19**
المبحث الأول: تقديم و عرض اهم اجراءات البنك في عملية التمويل ..	**20**
المبحث الثاني: اثر التمويل البنكي في انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر الوكالات	**25**
خلاصة الفصل	**51**
الخاتمة	**54**
قائمة المصادر و المراجع	**57**
الفهرس	58

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب التشريع الجزائري	5
2-1	مقارنة الدراسات السابقة بدراستنا	15
1-2	الهيكل المالي لتمويل الثلاثي	23
2-2	أهم الفروقات بين الهيئات	23
3-2	وضعية ملفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للزبائن العاديين	26
4-2	يوضح توزيع الملفات من طرف ANSEJ بحسب القطاع	28
2-(5-6-7-8-9)	وضعية الملفات المقبولة من طرف	29
10-2	توزيع الملفات من طرف ANGEMبحسب القطاع	32
2-(11-12-13-14-15)	وضعية الملفات المقبولة من طرف ANGEM	33
16-2	يوضح توزيع الملفات من طرف CNAC بحسب القطاع	36
2-(17-18-19-20-21)	وضعية الملفات المقبولة من طرف وكالة CNAC	37
22-2	توزيع المؤسسات بحسب الجدول و الموارد الممولة عن طريق الوكالات	40
23-2	ملخص للوضعية الاجمالية للملفات ANSEJ	42
24-2	ملخص للوضعية الاجمالية للملفات ANGEM	45
25-2	ملخص للوضعية الاجمالية للملفات CNAC	47

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	يوضح اجمالي التمويل الثلاثي للبنك و وكال **ووكالة التشغيل والشباب**	31
2-1	يوضح اجمالي التمويل الثلاثي للبنك و **وكالة تسيير القرض المصغر**	35
3-1	يوضح اجمالي التمويل الثلاثي للبنك و وكالة **ووكالة الصندوق الوطني للبطالة**	39
4-1	وضعية التحصيل التمويل الثلاثي من طرف البنك و **ووكالة التشغيل والشباب**	44
5-1	وضعية التحصيل التمويل الثلاثي من طرف البنك و**وكالة تسيير القرض المصغر**	46
6-1	وضعية التحصيل التمويل الثلاثي من طرف البنك و **ووكالة الصندوق الوطني للبطالة**	48

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	الدلائل باللغة الجنبية	الدلائل باللغة العربية
PME	**Petit moyen entreprise**	**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
BNA	**Banque Nationale d'Algèrie**	**البنك الوطني الجزائري**
ANSEJ	**Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes**	**الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب**
CNAC	**Caisse Nationale d'Assurance chomage**	**الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**
ANGEM	**Agence Nationale de Gestion du microcrédit**	**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**

مقدمة

مقدمة:

لقد تفطنت العديد من الدول بإختلاف درجة نموها الإقتصادي إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الفعال في تحقيق أهدافها التنموية، لذلك أولت لها إهتماما متزايدا لتقديم الدعم والمساعدة للنهوض بهذا القطاع .

حيث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر زاوية في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية بما تتميز به من خصائص كقابليتها لتكييف مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة، كما أنها تشكل ميدان لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية وفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

وبالرغم من تلك الأهمية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاديات، إلا أنها تعاني مجموعة من العوائق ومن بين تلك العوائق هو التمويل حيث يعتبر هو العائق الأساسي للعامل الرئيسي لبقاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنه يلعب دور فعالا في دعم تنافسيتها محليا ودوليا، حيث أن عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختفي في المراحل الأولى من نشأتها بسبب عدم حصولها على التمويل، إذ أن هذه المؤسسات تعتمد بشكل كبير على أموالها الخاصة التي عادة ما تمكنها من اجتياز مرحلة الإنشاء دون المرور إلى المراحل الأخرى في أقرب الآجال، وذلك لمحدودية قدرتها على تعبئتها بحيث تكون دوما في حاجة مستمرة إلى مختلف أشكال التمويل الخارجي (الاقتراض) لتغطية احتياجاتها التمويلية خاصة القروض البنكية، غير أن الحصول على هاته القروض يتوجب عليها فضلا عن تقديم دراسة جدوى للمشروع و توفير الضمانات الكافية لتغطية قيمة القرض والتي نادرا ما تكون متاحة لدى هذه المؤسسات .

ومنه أصبح تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل الانشغال الأهم سواء بالنسبة لأصحاب المؤسسات أو للسلطات العمومية في الاقتصاديات المعاصرة، وهو أحد المحاور الأساسية لسياسات الاقتصادية للدول المتقدمة كما هو شأن الدول النامية.

إلا أنه في ظل النظام البنكي الحالي، نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها الأقل حظا للاستجابة لمتطلبات الكلاسيكية لهذا النظام، لدى عمدت الحكومات الجزائرية إلى التفكير في آليات وميكانيزمات التأهيل وتطوير هذا القطاع في ضوء تحولات الاقتصادية الراهنة.

➢ الإشكالية:

انطلاقا مما سبق نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى أموال من أجل الحصول على مختلف الآلات والتجهيزات اللازمة للعملية الإنتاجية، وكذلك الحفاظ على بقائها وتطوير نشاطها إلا أنها تعاني من نقص كبير في مصادر التموين التي تتوافق مع ظروفها وطبيعتها لذلك تتضمن اشكاليتنا التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى مساهمة البنوك في تمويل احتياجات ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

كما يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- إلى اي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- هل نعتبر التمويلات المدعمة مع البنوك و وكالات الدعم هي الحل الامثل في انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟ و ما اثرها على الاقتصاد الوطني ؟
- هل الشروط التي تفرضها البنوك على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مستعصية؟

➢ فرضيات البحث:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة وفعالة في التنمية الاقتصادية.
- التمويل المدعم يعتبر الحل الامثل لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف البنوك.
- تفرض البنوك الجزائرية شروط على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإعطاء القروض.

➢ مميزات اختيار الموضوع:

- معرفة الدور الذي تلعبه البنوك في وتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن التمويل هو أهم عائق يواجه هاته المؤسسات.
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع بحكم الدافع الوظيفي والتخصص.
- التفكير في إنشاء مؤسسة مصغرة في المستقبل.

➢ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع في الجوانب التالية:

1- يعتبر التمويل أهم المواضيع التي تهم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة وتوفير مناصب الشغل من جهة أخرى.

3- تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تزيد في تفعيل العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➢ أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إلى هذه الأهداف أهمها:

- التعرف على مختلف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- معرفة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد.
- الرغبة في الإطاحة بكل ما يتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- معرفة أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر بهدف تحفيز وتطوير هاته المؤسسات.

➢ حدود الدراسة:

بالنسبة للحدود المكانية:

تم حصر الدراسة في البنك الوطني الجزائري وقلات وكالات، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، ووكالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNACلولاية ورقلة، وباعتبار البنك الوطني الجزائري الذي يساهم بأكبر نسبة في عملية التمويل الثلاثي، ارتأينا أن تكون الدراسة داخل البنك للتعرف أكثر على الواقع بالإضافة إلى سهولة التواصل ومعرفة كيفية تتم عملية التمويل.

بالنسبة للحدود الزمنية:

حيث كانت الحدود الزمنية تمثلت بالنسبة للدراسة في البنك لوحده من 2008 إلى 2016 أما مع الوكالات من 1996 إلى غاية 2015، لمعرفة مدى تأثير التمويل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودراسة إجمالي التمويلات التي قامت بها البنك مع الوكالات للخروج بنتائج واقعية.

➢ منهج وأدوات الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف واستعراض الإطار النظري للدراسة المطروحة من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبنوك والتطرق إلى أهم مشكل تعاني منه المتمثل في مشكلة التمويل، كما تم استخدام منهج التجريبي وتحليل النتائج في الجزء الميداني، أما الأدوات المستعملة فتتمثل في برامج الجداول وجدول الإحصائيات وذلك لجمع المعطيات في جداول والتعبير عليها في أشكال من خلال العمليات الإحصائية.

➢ مرجعية الدراسة:

تم استخدام مجموعة من المراجع لحل إشكالية الدراسة، ولذلك لتوفر معلومات تشمل متغيرات موضوع الدراسة إذ تم الاعتماد على مختلف المذكرات والمقالات والملتقيات باللغتين العربية والفرنسية.

➢ صعوبات الدراسة:

- صعوبة إجراء الدراسات التطبيقية للبحث بسبب صعوبة الحصول على البيانات نظرا للتكتم الغير المبرر عليها.
- ضيق الوقت المخصص للدراسة خاصة التطبيقية.
- صعوبة التواصل مع أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

هيكل البحث:

من خلال ما تم تقييمه وللإجابة على الإشكالية المطروحة ،تم تقسيم الموضوع الى فصلين أساسيين كما يلي:

الفصل الأول : والذي يحمل عنوان الجانب النظري للدراسة تم تقسيمه الى مبحثين ، المبحث الأول كان بعنوان ماهية البنوك و علاقتها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي تناول مفاهيم مفاهيم عامة حول البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم تطرقنا الى العلاقة التي تربطهم مع بعض ثم طرق تمويل البنوك لهاته المؤسسات ، أما المبحث الثاني فكان بعنوان الدراسات التطبيقية ،تطرقنا فيه للدراسات السابقة باللغة العربية و الأجنبية .

أما الفصل الثاني فكان بعنوان الدراسة الميدانية تم تخصيصه لدراسة حالة البنك الوطني الجزائري، فقمنا بتقسيمه الى مبحثين ، المبحث الأول خصص لتقديم البنك و أهم اجراءاته التي يقوم في عملية التمويل ، أما في المبحث الثاني فخصص لدراسة أثر التمويل البنكي في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر وكالات الدعم حيث قمنا بعرض المعطيات و تحليلها ،ثم تحليل النتائج المتوصل إليها و مناقشتها و مقارنتها بالدراسات السابقة.

الفصل الأول

الجانب النظري

تمهيد:

البنوك التجارية هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود التي تسعى لتحقيق الربح حيث تعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عارضي الأموال بالطلب عليها، إذ أنها توفر نظاما كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات وبهذا نحقق البنوك التجارية أرباحها عن طريق الفرق بين الفوائد وتوظيفها وتكلفة إبداءها، وكذلك الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة ومن هذا أيضا برزت أهمية البنوك التجارية.

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الفرص المتاحة المرتقبة للبنوك لما تتميز به المؤسسات من سمات كثيرة تساهم في تحقيق أهداف البنوك، حيث تساهم تلك المؤسسات بدور ايجابي في القضاء على البطالة ومحاربة الفقر وزيادة الناتج القومي ويمكن توسيع ذلك في هذا الفصل من خلال النقاط التالية:

المبحث الأول: ماهية البنوك وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع.

المبحث الأول: ماهية البنوك وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنتطرق في هذا المبحث حول تعريف البنوك والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العلاقة التي تربطهما مع بعض .

المطلب الأول: مفاهيم عامة

الفرع الأول: مفهوم البنوك:

يمكن تعريف البنوك التجارية كالآتي:

- البنوك التجارية في تلك التي تخصص في تلقي الودائع ومنع القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المعرفية المكملة مثل شراء وبيع الأوراق المالية، وتحصيل الأوراق التجارية وخصم الكمبيالات وقبولها، وشراء وبيع العملة الأجنبية، وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان، وتأجير الخزائن الحديدة....الخ[1].
- البنوك التجارية هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها، إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت.[2]
- كما عرفت أيضا على أنها بنوك الودائع، وهي تقوم بوظيفة أساسية تتمثل في قبول الودائع التجارية، أي الودائع تحت الطلب التي يمكن سحبها بواسطة شبكات من قبل المودعين في أي وقت.[3]

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول بأن البنوك هي عبارة عن مؤسسة وساطة وهي مكان يلتقي فيه عارض الأموال الفائضة عن حاجاتهم مع طالبيها، ويمكن أن يكون هؤلاء الأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويطلق على

[1]- أحمد صالح عطية،**محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، 2003.

[2]- محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة**، الإسكندرية، مصر، 2005، ص4.

[3]- BenhalimaAmmour, **pratique des techniques Bancaires**, Dar Dahleb, Alger, 1997, p3.

تلك الأموال اسم ودائع، ويتم استخدامها في عمليات الإقراض للأفراد والخصم وبالتالي فهي تساهم في إنشاء وتطوير المشروعات وتنمية القطاعات وتنمية القطاعات الاقتصادية.

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يصعب تقديم تعريف موحد لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة"و"متوسطة" هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر بحيث كل دولة تركز تعريفها بناءا على معايير معينة، ومن هذه المعايير (حجم الإنتاج، حجم المبيعات، حجم الأجور المدفوعة، حجم الطاقة المستهلكة، حجم العمالة).

وسنركز في تعريفنا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف المعتمد من طرف الجزائر.

- **التعريف المعتمد من طرف الجزائر:**

إعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ثلاثة معايير متأثر في ذلك بالتعريف الذي أقرته اللجنة الأوربية وهي:

معيار عدد العمال، رقم الأعمال السنوي، وحجم الميزانية السنوية ودرجة استقلالية المؤسسة.[1]

وذلك حسب ما جاء به القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحسب المادة الرابعة من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001،[1] نعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغر من 1 إلى 250 شخص.

[1] – معطي الله خير الدين، وبوقمقوم محمد، **تفعيل دور التمويل للعرض في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة العدد، ص113.

ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج.

كما يبين الجدول كيفية تصنيف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

جدول رقم(01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري

التصنيف	عدد العمال (الأجراء)	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية (الميزانية)
مؤسسة مصغرة	1-9	20 مليون دج	10 ملايين دج
مؤسسة صغيرة	10-49	200 مليون دج	100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50- 250	2 مليار دج	500 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، ديسمبر 2001، ص2.

المطلب الثاني: علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن التمييز بين نموذجين أساسيين يتحدد من خلالها طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهما كالتالي:[3]

1- النموذج الأمريكي:

من خصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي تربط البنك التجاري كالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمتاز كما يلي:

---

[1]- القانون رقم 10-18 المؤرخ في 12-12-2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد77، ص ص 5-6.

[2]- حسن رحيم، **نظام حضانات الأعمال لدعم التجديد التكنولوجي للعرص في الجزائر**, مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف العدد 2003، ص162.

[3]- عبد الحكيم همران، **استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات ص.م**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2006، ص64.

- كل عملية قرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك والمؤسسة.
- يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية.
- يتم تسيير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.
- من أكثر الدول التي تستعمل هذا النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية.

2- النموذج الألماني:

تتميز العلاقة التي تربط البنك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:

- تتحدد العلاقة بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أساس الشراكة المالية.
- يتم تسيير خطر القرض عبر تدخل البنك التجاري في حالة وجود مشاكل في المؤسسة.
- يتم التقليل من الآثار المحتملة لحظر القروض على مستوى المودعين (أصحاب الودائع) والمدخرين عبر قيام البنك بالمتابعة والمراقبة المستمرة وتحقيق تبادل المعلومات بين البنك التجاري والمؤسسات "ص، م" للوصول إلى بناء علاقة تتميز بالثقة والشفافية.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع استراتيجي بالنسبة للبنوك التجارية.

بالرغم من الأهمية الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لازالت تعاني مجموعة من المشاكل أهمها التمويل، وكما أن البنوك التجارية تعتبر من أهم مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تولي اهتماما أكثر بالمؤسسات الكبيرة وذلك للأسباب التالية:

- ارتفاع درجة المخاطرة يفرض على البنوك التجارية منح القروض للمؤسسات الكبيرة لأنها تتمتع بإمكانيات عالية، بينما يتطلب التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ملفاتها المتعددة والكثيرة لتمكنها من الحصول على مبالغ محدودة القيمة.
- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم الضمانات المقنعة للبنوك التجارية وعدم قدرتها عن تقديم المعلومات الكافية عن وضعيتها المالية وآفاقها المستقبلية مما يبقيها في ضيق مالي.
- تكلفة الإجراءات الإدارية الداخلية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البنوك التجارية لمنحها قرض.
- ارتفاع معدلات الفائدة على القروض والعمولات التي تتقاضاها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها، مع قصر فترة السداد لذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبئا على البنوك التجارية.[1]

المطلب الثالث: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك.

تعتبر البنوك التجارية كممول رئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالي حيث تتدخل من خلالها توفيرها لتشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة النشاط الممول إلى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

أولا: قروض الاستغلال: هي القروض الموجهة لتمويل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة التي غالبا لا تتعدى 12 شهر وتتمثل في:

[1] – صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، **الدعم المالي للمؤسسات صغيرة و المتوسطة و ودورها في القضاء على البطالة**، الملتقى الدوليحول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006 ص 356.

1- اعتمادات الصندوق: وهو اتفاق يتعهد بموجبه البنك بوضع مبالغ تحت تصرف الشخص وذلك وفق مدة محددة، وتأخذ اعتمادات الصندوق عدة أشكال هي:

أ- تسهيلات الصندوق: وهي عبارة عن القروض تعطى لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة التي تواجهها المؤسسة، وعادة ما يتم اللجوء إلى مثل هذه القروض، وعادة لا تتجاوز مدتها بضعة أيام.

ب- الكشف البنكي: تستفيد منه المؤسسة التي تسجل نقصا في الخزينة الناجم عن كفاية رأس المال العامل، ومدته قد تصل إلى سنة.

ج- قرض الموسم: وهو قرض على الحساب الجاري قد يمتد إلى أكثر من 9 أشهر ويستخدم لتمويل نشاط موسمي لمؤسسة معينة.[1]

د- القروض بالالتزام: وفي هذه الحالة لا يتم تقديم المبالغ للمؤسسات بصورة مباشرة، وإنما إعطاء ثقة للبنك فقط، حيث يتمثل القرض في الضمان الذي يقدمه البنك للعميل لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى ويكون البنك مخيرا على إعطاء الأموال إذا عجز العميل على الوفاء بالتزاماته.[2]

ثانيا : قروض الاستثمار وهي القروض المواجهة لتمويل تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترات الطويلة.

1-قروض متوسطة الأجل: توجه القروض المتوسطة للأجل لتمويل الاستثمارات التي تتجاوز مدة استعمالها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل... حيث لا يجب أن تتجاوز مدة الحياة الأصل الممول مدة القرض.

[1]- حياة نجار، مليكة زغيب، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني " حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 7،8 ديسمبر 2004، صص 162، 163.

[2]- المرجع نفسه، ص ص، 162،163.

يمكن التمييز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل:

-القروض القابلة للتعبئة : وهي القروض التي تسمح للبنك بالحصول على السيولة عند الحاجة إليها مع الانتظار الأجل استحقاق القرض الذي يمنعه ، وذلك عن طريق إعادة الخصم هذا القرص لذا المؤسسة المادية الأخرى أو لذا معهد الإصدار مما يسمح له بتقليل من الخطر تجميد الأموال لفترة طويلة.

ب-قروض الغير قابلة للتعبئة : وهي قروض التي يكون فيها بنك مخيرا انتظار سداد القرض لأنه لا يتوفر على إمكانية الخصم لذا مؤسسة المالية الأخرى أو لذا مصدر الإصدار هنا تظهر المخاطر مرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر (مخاطر أزمة السيولة) ولتفادي هذه المخاطر يجب على البنك أن يحسن دراسة الملفات القروض

ج-قروض طويلة الأجل : يستند هذا النوع من القروض الى المصادر الخارجية للمؤسسات المستفيد منها في غالب الأحيان لا يتجاوز التمويل 70% من مبلغ المشروع، أما مدته فتفوق 7 سنوات أما الضمانات المطلوبة في هذا النوع من القروض يتطلب الضمانات التالية : الرهن الرسمي للدرجة الأولى، الكفالة، الرهن الحيازي وأحيانا الكفالة المصرفية.

المبحث الثاني: الدراسة السابقة

في هذا المبحث سنتناول دراسات سابقة التي تناولت موضوع بحثنا تم توضيح مكانة دراستنا الحالية من هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسة السابقة في الموضوع.

الفرع الاول : الدراسة العربية

- ✓ دراسة رقم1بعنوان : "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة" وهي دراسة للباحثة الحاج علي حليمة مقدمة في إطار مذكرة ماجيستر بجامعة قسنطينة 2008. تدور إشكالية الدراسة الرئيسية هل تلبي مصادر التمويل المتاحة متطلبات المؤسسات الصغيرة التمويلية .

وقدمت الباحثة الفرضيات التالية:

-المؤسسات الصغيرة في الجزائر تعاني من صعوبات في الحصول على مصادر تمويل الضرورية لاستمرارية نشاطاتها وتوسعها.

-الشروط التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية على المؤسسات الصغيرة مستعصية.

الهدف من هذه الدراسة هو رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة وقد استخدمت المنهج الوصفي ودراسة حالة وأجريت دراسة على عينة من المؤسسات الصغيرة لمدينة قسنطينة عن طريق توجيع استبيان لجمع المعلومات اللازمة لدراسة، كذلك مقابلات شخصية والوثائق الرسمية لاستكمال الدراسة الميدانية إلى أن معظم المؤسسات الصغيرة تجد صعوبة للحصول على مصادر تمويل من البنوك والمؤسسات المالية.

- ✓ دراسة رقم 2 بعنوان واقع المؤسسات صغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها حالة الجزائر وهي دراسة للباحث عثمان لخلف مقدمة في إطار أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 2003-2004.

لقد حاولت هذه الدراسة التعرف على قطاع والمؤسسات الصغير والمتوسطة والوقوف على الدور الذي تلعبه في مضي اقتصاديات التامة وإبراز اثر الاستراتيجية التنموية التي اعتمدتها في الجزائر لقد اعتمدت هذه الدراسة على جملة من المناهج المستخدمة استهلت المنهج التاريخي عندما تعرضت إلى مراحل تطور المؤسسات ص م وتطورها في استراتيجيات التنمية الشاملة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أما المنهاج التحليلي عندما تناولت دراسة التأثير التحولات الاقتصادية العالمية على المؤسسات ص م من زاوية قدرتها التنافسية ودراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى المنهج والمنتج الوصفي.

وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر منفذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول النامية الخاصة إن استراتيجية التنمية في الجزائر تعتبر عائقا على تطور النمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وان تدخل الدولة في مجال السياسة التنمية وترقية هذا القطاع يبقى دون المستوى المنتظر منه.

- ✓ دراسة رقم 3 بعنوان " دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" وهي دراسة للباحثة لوكادير مالحة مقدمة في إطار مذكرة ماجيستير بجامعة تيزي وزو 2012 ، تدور إشكالية الدراسة الرئيسية الى مدى مساهمة البنوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم لها .

حيث قامت بدراسة الموضوع من المنظور القانوني مستعينة في ذلك على القوانين التشريعية المنصوص بها في هذا السياق.

وقد توصلت إلى نتائج أبرزها :

-إلغاء التخصص المصرفي من خلال مزاولة البنوك لأنشطة معرفية واسعة .

-غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر.

واقترحت :

-خلق آليات قانونية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب محدودية قدرتها الفنية والتقنية و المالية التي تعرقل نموها.

- ✓ دراسة رقم **4** بعنوان "استراتيجية البنوك في تمويل المؤِسسات الصغيرة والمتوسطة "وهي دراسة عبد الحكيم عمران مقدمة في إطار مذكرة ماجستير في الاستراتيجية بجامعة المسيلة 2007 .

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية والمعرفة مدى أهمية الاستراتيجية في هذا القطاع وتوجيه أصحاب القرار وخصوصا البنوك التجارية نحو الاهتمام بها.

وقد اعتمد الباحث على استخدام المناهج التالية:

المنهج الوصفي في وصف وتعريف المؤسسات ص م الصعوبات التي تواجهها وتصنيفاتها المختلفة و واستخدم منهج التاريخي للتطرف إلى مرحلة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما منهج دراسة الحالة من خلال عرض الحالة كيفية تمويل البنوك المؤسسات ص م ببعض الإحصائيات ،وقد توصل إلى مجموعة من نتائج نذكر من بينهما

- أن الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى بكل وضوح لما تمثله من نسبة معتبرة ضمن العدد الإجمالي لها.

- قطاع المؤسسات صغيرة والمتوسطة ينقصه توفير وسائل المادية والبشرية اللازمة ، حيث وجدت دراسة أنه على مستوى أغلب البنوك محل الدراسة لا يوجد إطار واحد مكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

دراسة رقم 5بعنوان"الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر" وهي دراسة الباحث محمد زيدان مقدمة في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع.

تناول الباحث في دراسة الإشكالية ومدى أهمية الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأما النتائج المتوصل إليها فتمثلت في النقاط التالية:

- صعوبة ايجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسات بسبب مشكل العقار.
- نقص مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض والضمانات المطلوبة من البنوك، وعدم الاستفادة من التمويل المباشر عن سوق القيم المنقولة، وعلى الرغم من استحداث الآليات والهياكل الجديدة للمساعدة في التمويل إلا أن المشكل يبقى مطروحا أمام هذه المؤسسات.

دراسة رقم 6 بعنوان: المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها وهي دراسة الباحث منصور بن عمارة مقدمة في ورقة بحثية من جامعة باجي مختار – عنابة –

تناول الباحث في دراسة الإشكالية دور البنوك في تمويل المؤسسات المصغرة ومن بين أهداف الدراسة:

- التطرق إلى مفهوم المؤسسات المصغرة.
- مدى قدرتها على التأقلم مع الوضع الاقتصادي الحالي وعلى المنافسة.
- دور البنك في تمويل المؤسسات المصغرة.

أما الاقتراحات التي توصلت إليها الدراسة لتخفيف من عبئ الأزمة.

- انشاء مؤسسات مصغرة في اطار هذا الجهاز الذي ينص على مساهمة كل من المستثمر من جهة الوكالة لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، والبنك من جهة أخرى، الذي لا يمكن تجاهل دوره الرئيسي في عملية التمويل.

- اقبال الجزائر على المؤسسات الصغيرة بغرض تحقيق من معاناة الشريحة الشبانية وادماجها في سوق العمل، واثبات وجودها اقتصاديا.
- لابد من وجود ترابط وتنسيق بين البنك والوكالة وأكثر ترابط في دراسة المشاريع الاستثمارية دراسة جيدة من جميع النواحي من أجلال الوصول إلى الهدف المبتغى والمتمثل في تحقيق مردودية فعالة.

دراسة رقم 7بعنوان: "دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة" دراسة تطبيقية على المشاريع الممولة من المؤسسات الإقراض في قطاع غزة، هي دراسة للباحث حنين جلال الدماغ مقدمة في إطار مذكرة ماجيستير لجامعة الأزهر سنة 2010، تدور إشكالية الباحث في تحليل دور التمويل المقدم من مؤسسات الاقتراض في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة في الفترة الممتدة بين 1990-2008، لمعرفة دور التمويل بين مؤسسات الاقتراض وآثارها على المؤشرات الاقتصادية، ولقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- عدم وجود ارتباط بين عدد القروض المقدمة من مؤسسات الاقتراض وبين ارتفاع رأس المال المشروع.
- لا يمثل عدد القروض المقدمة من المؤسسات الاقتراض على ارتفاع وانخفاض نسبة التمويل المقدم.
- هناك تفضيل لتطبيق أساليب التمويل الاسلامي (بدون فوائد) (القرض الحسن).

الفرع الثاني :دراسة باللغة الأجنبية

دراسة رقم 8 بعنوان: Outils de Financement et Contraintes de Développement des PME au Maroc

تناولت هذه الدراسة تقييم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد عرض البيئة السياسية و الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمغرب، وأهمية تنفيذ التمويل من قبل البنوك ووكالات المالي المتخصصة، وعليه خرجت بعدة نتائج من بينها:

- المساهمة في تحديث النظام المصرفي المحلي من خلال تدريب أفضل داخل البنوك.
- المشاركة في كفاءة الأسواق المالية وعدم تنظيم هيكلة التناسق المعلوماتي.

- انشاء نظام الدعم والتشجيع من الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو الابتكار وتكنولوجيا المعلومات (الاقتصاد الجديد).

المطلب الثاني : اوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسة السابقة

رقم الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسات العربية		
الدراسة رقم(1)	جاءت الدراسة بتشابه بدراستنا من حيث الهدف وهو رصيد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	اختلاف هذه الدراسة عن دراستنا في اعتمادها على عملية الاستبيان والمقابلات الشخصية
الدراسة رقم(2)	تناولت هذه الدراسة في التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتمادها على المبلغ التحليلي في الدراسة الميدانية	اختلف الدراسة عن دراستنا في الوقوف إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مضي اقتصاديات البلدان النامية
الدراسة رقم(3)	تناولت هذه الدراسة في دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشابهت مع دراستنا في اشكالية الدراسة إلى مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	اختلفت الدراسة في دراستنا بدراسة الموضوع من المنظور القانوني مستعينة بذلك القوانين التشريعية المنصوص بها في هذا السياق
الدراسة رقم(4)	تشبه الدراسة من خلال عرض الحالة في كيفية تمويل البنوك والمؤسسات ص م ببعض الاحصائيات	اختلفت الدراسة عن دراستنا من حيث الهدف حيث تهدف الدراسة إلى التعرف إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط.
الدراسة رقم (5)	تشبه دراستنا في توضيح دور البنوك في عملية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	اختلفت الدراسة عن دراستنا أنها تناولت في دراستها على اجمالي الهياكل الداعمة ولم تتخصص أو تحدد الهياكل الداعمة وعليه فكانت النتائج بصفة اجمالية
الدراسة رقم(6)	اعتمدت الدراسة على أهمية البنوك في عملية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	اختلفت الدراسة عن دراستنا هو أنها اعتمدت فقط على تمويل البنك، وكذا

		أنها لازالت تقترح في انشاء هذه الآليات بعد الاصلاحات أي أن الدراسة اعتمدت على بيانات قديمة
الدراسة الأجنبية		
الدراسة رقم(7)	تشبه الدراسة دراستنا في هدف الدراسة الذي يهدف إلى دور البنوك في تمويل المؤسسات	اختلفت الدراسة في دراستنا أنها تناولت دور التمويل المقدم من طرف المؤسسات على تنمية المشاريع النسائية، وكذا اختلفت في أن الدراسة أخذت عينة عشوائية تبلغ 130 مشروع نسائي ومكان الدراسة "فلسطين"
الدراسة رقم(8)	تناولت الدراسة نفس الهدف من حيث تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار، وكذا منع التمويل من قبل البنوك ووكالات المالية المتخصصة	اختلفت عن دراستنا في أن الدراسة لدولة المغرب وكذا وكالات المغرب المساهمة في عملية التمويل تختلف عن وكالات الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للفصل الأول بعرض أهم التعاريف و المفاهيم التي كان يجب عرضها في الدراسة ، و المتعلقة بمفهوم البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا أهم المعايير التي تصنف بها المؤسسات و بما أن التمويل هو الرابط الذي يربط بين البنوك و هذه المؤسسات قمنا بذكر العلاقة التي تربط بينهما .

ومن خلال استعراض لأهم جوانب الاختلاف و التشابه بين دراستنا و الدراسات السابقة تؤكد على أهمية التمويل لإنشاء و تطوير هاته المؤسسات ،حيث تم عرض أهم ما يميز الدراسات السابقة على دراستنا الحالية و التعقيب عليها .

في حين استخلصت الدراسات السابقة الى نتائج أغلبها كان إهتمامهم بمجال التمويل و تشجيع التمويلات المدعمة مع وكالات الدعم و الاهتمام بانشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإعتبارها أصبحت تعد المورد الأساسي في امكانية خلق مناصب الشغل و النهوض بعجلة التنمية الإقتصادية .

و لتدعيم دراستنا الميدانية إخترنا البنك الوطني الجزائري مع هيئات الدعم.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد:

تسعى الحكومة الجزائرية إلى دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدراكها لأهمية هذا القطاع في توسيع الاقتصاد الوطني ،بما أن التمويل هو العائق الذي تعاني منه هذه المؤسسات جعل من الحكومة الجزائرية إلى إقامة هياكل داعمة مع البنوك في تطوير وتشجيع نمو هاته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لذا بعد التطرق في الفصل السابق في عرض ومناقشة مختلف المفاهيم الأساسية حول البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها مع البنوك التي تعتبر مصدر تمويلها ودعمها، سنقوم في هذا الفصل بأسقاط دراستنا النظرية على الجانب التطبيقي في كيفية مساهمة **البنك الوطني الجزائري** مع المؤسسات الداعمة (**CNAC,ANGEM,ANSEJ**) ورقلة في تمويل المؤسسات الموجودة في المنطقة ولإلمام أكثر بالجانب التطبيقي سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: عرض أهم إجراءات البنك في عملية التمويل.

المبحث الثاني: أثر التمويل البنكي في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر وكالات الدعم.

المبحث الأول: تقديم وعرض أهم اجراءات البنك في عملية التمويل.

المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة (BNA 944).

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التي نشأت بعد الاستقلال.

تأسست وكالة البنك الوطني الجزائري رقم (944) كوكالة فرعية (C) تابعة من 14وكالة تابعة للمديرية الجهوية لمدينة ورقلة في 12 سبتمبر 2007، وتسعى هذه الوكالة كغيرها من الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتباره جزء منه والعمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك إلى تحقيقها.[1]

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم المؤسسات المالية على المستوى الجهوي وتم تأسيسه في تاريخ 13 جوان 1966م، بموجب الأمر 178/66 حسب القوانين وهو يعتبر من البنوك التجارية أنشيء برأسمال قدره 200 مليون دينار جزائري.

المطلب الثاني: إجراءات التمويل الخاصة ببنك BNA.

قبل القيام البنك الوطني الجزائري بتقديم قرض لتمويل مؤسسة صغيرة أو متوسطة أو أشخاص طبيعيين ومعنويين، القيام بإجراءات سنلخصها في هذه النقاط التالية:

1- **الموطن:** يتمثل الموطن في حساب الزبون بالبنك BNA والذي يمثل نشاط الزبون وجملة من المعلومات المتعلقة به مثل العنوان رقم السجل التجاري، الرقم الجبائي، تاريخ الموطن (تاريخ العلاقة مع البنك)....الخ

الفرع الاول : الإجراءات المتبعة لدراسة الملف:

تقوم مصلحة الالتزام المتمثلة بمدير الوكالة مع مكلف الدراسات باستقبال الزبون طالب القرض مرفقا بملف كامل وهذا لمعرفة احتياجات الحقيقية والمشاكل المالية التي تعاني منها المؤسسة.

- **الفرع الثاني: الوثائق المطلوبة:** هناك عدة وثائق يطلبها البنك لتقديم القرض .

1- طلب خطي ويتم فيه تحديد موضوع القرض، الغرض منه، المبلغ المطلوب.

[1]- البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة 944، 2014/04/15.

2- عقد الملكية الخاص بالمحل أو المؤسسة أو عقد الإيجار.

3- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها.

4- وثيقة كشف الضرائب لمدة 03 أشهر تثبت عدم وجود ديون مستحقات عليه.

5- شهادة أداة المستحقات الخاصة بصناديق الصمان CNAS و CASNOS.

6- تقديم نسخة من الميزانيات المالية لثلاث سنوات الأخيرة مع لواحقها، توضح الوضعية الحالية الخاصة بالمؤسسة عند تاريخ تقديم ملف القرض.

7- تقديم ميزانية محاسبية توضح الوضعية الحالية الخاصة بالمؤسسة عند تاريخ تقديم ملف القرض.

8- تقديم ميزانية تقديرية لسنة الجارية المراد تمويلها.

9- قائمة عتاد المؤسسة.

10- جدول المدينيين والدائنين مع تقديم مبرات.

11- تقديم نسخ من الصفقات والاتفاقيات قيد التنفيذ.

12- الضمانات المقترحة مقابل القرض المطلوب.

13- مخطط الأعباء ومخطط التمويل للسنة المراد تمويلها.

14- القانون الأساسي للمؤسسة.

15- تقرير محافظ الحسابات عن السنة المالية يضاف لقرض الاستثمار استكمال.

16- تصريح بالقروض المتحصل عليها من قبل بنوك ومؤسسات أخرى.

17- دراسة تقنية اقتصادية لمشروع الاستثمار.

18- فواتير شكلية للعتاد.

– الفرع الثاني: الدراسة الشكلية للملف:

يقوم مكلف الدراسات بمعاينة الملف المطلوب من الناحية الشكلية والقانونية للتأكد من صحة الوثائق والمعلومات.

الفرع الثالث: الدراسة الموضوعية:

يقوم مكلف الدراسات باتباع الخطة الموضوعية من طرف البنك BNA والتي تكون على الشكل الآتي:

1- دراسة أصل النشاط:

يعتبر دراسة أصل النشاط الركيزة الأساسية لتقديم القرض ويستوجب من خلاله معرفة كل خبايا النشاط وهذا لقياس حجم المخاطر المتصلة بالنشاط, وكذلك يقوم مكلف الدراسات بمعرفة حجم القروض المقدمة له وكذا التعثرات وأسبابها إن وجدت.

2- **التغيرات الإدارية (التسيير)** :

ومن خلالها يقوم مكلف الدراسات بدراسة مؤهلات المسير وحجز تغيرات الواقعة على مستوى تسيير المؤسسة وكذا معرفة حركية التغيرات على مستوى تغير رأس المال للشركة وتقسيم الحصص.

3- دراسة طلب الزبون:

يقوم مكلف الدراسات بمعاينة طلب الزبون لمعرفة حجم احتياجات المالية والمشاكل النقدية الحاصلة كما يقوم مكلف الدراسات بإحصاء حجم الوسائل المادية والبشرية لتنفيذ النشاط على أحسن وجه وهذا لتفادي انقطاعات النشاط أو التوقف لأنه يسبب الإفلاس.

4- تحليل الميزانية:

يقوم مكلف الدراسات بتحليل الميزانية وتحليل النشاط بواسطة النسبة المالية عن طريق المؤشرات المالية وذلك لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

الفرع الرابع : قرار البنك

هنا تكون المرحلة الأخيرة في قرار البنك بتقديم القرض أو رفضه , أما الملفات التابعة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فيقوم طالب القرض بإيداع ملفه لدى الوكالات وعند قبوله يتم تحويل الملف إلى البنك بعد الاشتراك في صندوق ضمان القروض وذلك للحصول على موافقة مبدئية من طرف البنك لمنع القروض مع تقديم اعتماد شهادة الانخراط في صندوق الضمان مع دفتر الشروط وبذلك يودع البنك نسبة مساهمة في حساب طالب القرض.

الجدول رقم (2-1) الهيكل المالي لتمويل الثلاثي

المستوى	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة	القرض البنكي
1	أقل من 5.000.000 دج	1%	29%	70%
2	ما بين 5.000.000 دج و10.000.000 دج	2%	28%	70%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بورقلة.

- نقدم في هذا الجدول أهم الفروقات بين هيئات الدعم التابعة للبنك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول (2-3) أهم الفروقات بين الهيئات

		الهيئات		
		ANSEJ	ANGEM	**CNAC**
الفروقات	من حيث السن	السن ما بين (19 و 30 سنة) ويمدد بالنسبة للمسير المؤسسة شرط بلوغ 40 سنة	السن 18 سنة فما فوق	السن يتراوح ما بين 35 إلى 50 سنة
	من حيث المبلغ	تمويل ثنائي من 100.000 إلى 500.000 دج	لا يتجاوز مبلغ المشروع 1000.000 دج	تمويل ثنائي من 100.000 دج إلى 500.000 دج تمويل ثلاثي أكبر من 500.000 د

من إعداد الطالبة بناء على معطيات مقدمة من البنك

المطلب الثالث: الطرق المستخدمة

أولا: منهج الدراسة:

استخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف الظاهرة وهو المنهج الأنسب للدراسة كما قمنا باستعمال المنهج التحليلي لتحليل العوامل التي لها دور في كل من البنك وهيئات الدعم على مستوى ولاية ورقلة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من تمويل من طرف البنك الوطني الجزائري BNA والمؤسسات ص م التي استفادت من التمويل البنكي المدعم مع هيئات الدعم ,ANGEM .CNAC, ANSEJ

ثالثا: عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواءا من البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة من فيفري 2008 الى جانفي2016و البنك مع هيئات الدعم أي التمويل الثلاثي خلال فترة سنة 1996 إلى فيفري 2015على مستوى وكالة ورقلة خلال فترة المذكورة .

رابعا: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم في هذه الدراسة استخدام أسلوب النسب المئوية والمتوسط الحسابي وذلك على طبيعة الدراسة ولتجميع البيانات المحصل عليها ثم الاستعانة ببرامج EXCEL.

المبحث الثاني: أثر التمويل البنكي في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر وكالات الدعم.

المطلب الأول: عرض المعطيات وتحليلها.

نقدم في هذا الجزء مساهمة البنك الوطني الجزائري عبر وكالات الدعم لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ورقلة.

الفرع الأول: وضعية الملفات الإجمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك الجزائري لورقلة وهيئات الدعم (**ANSEJ**, **ANGEM**,**CNAC**)

أولا: وضعية ملفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للزبائن العاديين (Les clients ordinaires)

جدول (2-4) يوضح توزيع الملفات حسب القطاع للزبائن العاديين في البنك.

قروض الاستغلال (قصير الأجل)			**قروض الاستثمار (متوسط المدى)**	
نوعية القرض	عدد الزبائن المرخصة		تقدم لمدة 05 سنوات + سند تأجيل (فترة السماح)	
	طبيعة القطاع	**العدد**		
المكشوف	تجاري	04		
تسهيلات الصندوق	أوصناعي	03		
الخصم	تجاري	02	**القطاع**	**العدد**
تنسيق على الفاتورة	المقاولات	04	مختلطة مقاولة صناعية تجارية	14
تنسيق على الصفقة	المقاولات	08		
تنسيق على المخزن	صناعي	00		
قروض الإمضاء كفالة المناقصة كفالة لتحسين التنفيذ كفالة تنسيق على تموين كفالة الضمان	المقاولات	89	**المجموع**	**14**
كفالة ضريبة		01		
كفالة جمركية		03		
كفالةAVAL تجارية		06		
قرض مستندي		10		
المجموع		130		

التحليل :

من خلال الجدول (2-4) يتضح لنا أن البنك قد قدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الزبائن العاديين) نوعين من القروض : قروض الاستغلال (قصيرة الاجل) و قروض الاستثمار (متوسطة الاجل) حيث بلغ عدد قروض الاستغلال حوالي 130 قرض أما قروض الاستثمار 14قرض, خلال فترة الدراسة من فيفري 2008 الى جانفي2016 موزعة على مختلف القطاعات .

من خلال الإحصائيات نلاحظ أن قروض الإستثمار أقل من قروض الاستغلال رغم إحتياج هذه المؤسسات إلى القروض طويلة المدى، وهذا راجع إلى الشروط التي يفرضها البنك للحصول على هذه القروض وعدم قدرة المؤسسات على توفير الضمانات الكافية خاصة في بداية التأسيس.

نلاحظ أيضا أن معظم المؤسسات تتوجه إلى (قروض الإمضاء، كفالة المناقصة، كفالة حسن التنفيذ، كفالة تنسيق على تموين، كفالة الضمان) الذي بغ عددها 89 موزعين في قطاع واحد وهو قطاع المقاولات ويرجع هذا ربما إلى طبيعة نوع القطاع والطبيعة الدينية للمنطقة حيث لا يتوجب في هذه القروض (الفوائد + عمولة).

أما الأنواع الأخرى من القروض فيتراوح عددها ما بين 20 قرض موزعين على مختلف القطاعات.

ثانيا: وضعية الملفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة عن طريق بنك BNA و ANSEJبورقلة

الوضعية بحسب القطاع: جدول (2-5): يوضح توزيع الملفات بالبنك والوكالة الوحدة: مليون دينار

طبيعة النشاط	العدد	تكلفة المشروع	القرض البنكي المرخص	القرض المصرح له	مبلغ الضمانات	طبيعة ضمانات		دين مستحق الآجال الغير مسدد	دين متعثر	دين معدوم السداد	تحصيل الدين		باقي القرض
						ر ع	ص ض				وادي	صندوق الضمان	
النقل	106	294	207	207	264,6	264,6	144,9	8	30	4	0	0	119
الصناعة	18	93	61	61	83,7	83,7	42,7	4	14	0	0	0	40
مقاول	44	243	169	169	218,7	218,7	118,3	21	28	0	0	0	98
خدمات	88	397	281	280	357,3	357,3	196,7	22	32	0	0	0	203
المجموع	237	1027	718	717	11537036		502	55	104	4.0	0	0	460

المصدر: معطيات لسنة 2015 المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري بورقلة من سنة 1996 إلى فيفري 2015.

ملاحظة: رع: رهن حيازي العتاد/ ص ض: صندوق ضمان (70% من قرض البنك).

وضعية الملفات المقبولة:

جداول (2 [6-7-8-9-10]) توضح وضعية الملفات المقبولة من طرف البنك والوكالة:

جدول رقم (2-6)

الصناعة		
التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة
93	**66**	**55**

جدول رقم (2-7)

مقاولة بناء		
التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة
243	**172**	**80**

جدول رقم (2-8)

الخدمات		
التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة
293	**206**	**105**

جدول رقم (2-9)

النقل		
التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة
297	**281**	**110**

جدول رقم (2-10)

نشاطات أخرى		
التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة
0	**0**	**0**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء عن معلومات مقدمة من طرف البنك ووكالة ورقلة

التحليل:

من خلال الجداول السابقة رقم (2 [6-7-8-9-10]) يتضح لنا أن البنك قد أنشأ 237 مؤسسة بمبلغ يقدر بـ 726 مليون دينار بتمويل ثلاثي مع وكالة ANSEJ على مختلف القطاعات موزعين كما يلي:

في المرتبة الأولى نلاحظ أن نشاط النقل بعدد أكبر المقدر بـ 106 مؤسسة ممولة بقروض تقدر بـ 281 مليون دج وعليه تم خلق وتوفير 118 منصب شغل، ويعد هذا النشاط بعدد أكبر راجع لارتفاع مردودية المشروع وسهولة امتلاك رخصة السياقة.

وفي المرتبة الثانية: يأتي نشاط الخدمات الذي يضم العديد من الأنشطة المختلفة والذي يقدر بـ 88 مؤسسة ممولة بقروض تقدر بـ 206 مليون دج وعليه تمت خلق 105 منصب شغل.

وفي المرتبة الثالثة يأتي نشاط البناء والذي يقدر بـ 44 مؤسسة ممولة بقروض تقدر172مليون دينار جزائري وعليه تم خلق80 منصب شغل.

أما المرتبة الرابعة فكان لقطاع الصناعة والذي يقدر بـ 18 مؤسسة ممولة بقروض تقدر بـ 66 مليون دج وعليه تمت خلق 55 منصب شغل.

والشكل التالي يوضح مقدار الإجمالي للتمويل الثلاثي للمؤسسات من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة والوكالة الوطنية للتشغيل والشباب ورقلة، موزعة بحسب تمويل تطور القطاعات.

الشكل رقم (1-1) يوضح اجمالي التمويل الثلاثي للبنك ووكالة ANSEJ

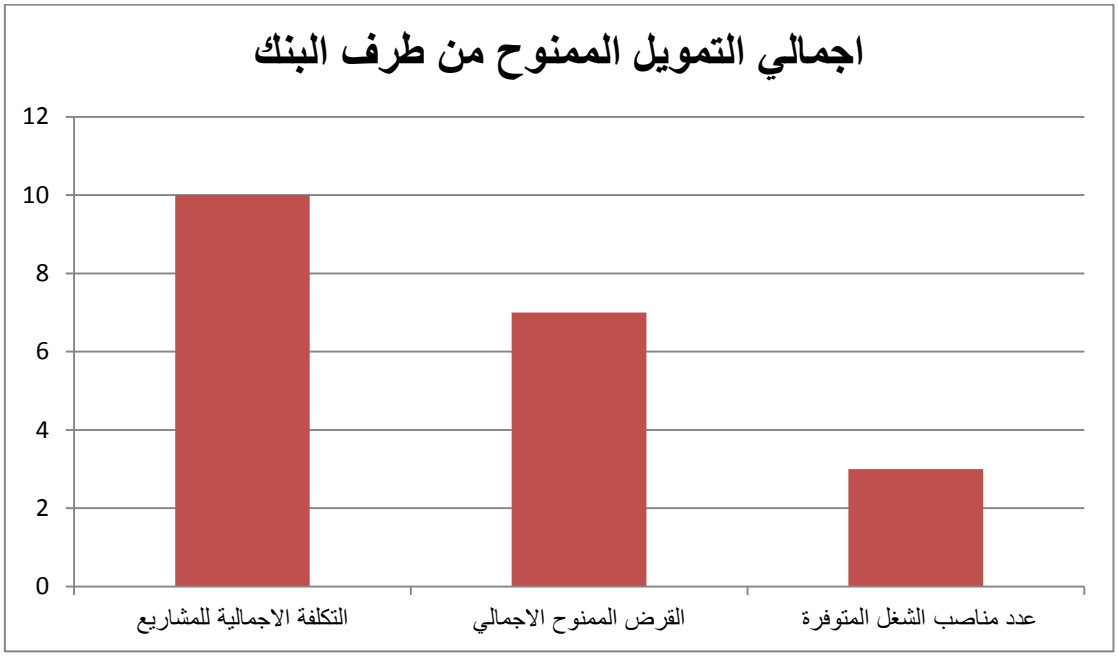

المصدر من إعداد الطالبة

ثالثا: وضعية الملفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة عن طريق بنك BNA و ANGEMبورقلة

الوضعية بحسب القطاع: جدول (2-11): يوضح توزيع الملفات بالبنك والوكالة الوحدة: مليون دينار جزائري

طبيعة النشاط	العدد	تكلفة المشروع	القرض البنكي المرخص	القرض المصرح له	مبلغ الضمانات	طبيعة ضمانات		دين مستحق الآجال الغير مسدد	دين متعثر	دين معدوم السداد	تحصيل الدين		باقي القرض
						ر ع	ص ض				ودي	صندوق الضمان	
النقل	04	3	2	2	3	3	1.4	0	0	0	0	0	2
الصناعة	02	1	1	1	2	2	0.5	0	0	0	0	0	0
مقاول	01	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0
خدمات	12	2	2	1	2	2	1.4	0	0	2	0	0	0
المجموع	19	7	6	5	8	8	3.3	0	0	2	0	0	2

المصدر: معطيات لسنة 2015 المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري لورقلة من سنة 1996 إلى فيفري 2015

ملاحظة: رع: رهن حيازي العتاد/ ص ض: صندوق ضمان (70% من قرض البنك).

وضعية الملفات المقبولة:

جدول (2[12-13-14-15-16]) يوضح وضعية الملفات المقبولة من طرف البنك والوكالة.

جدول رقم (2-12)

الصناعة		
التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة
1	2	4

جدول رقم (2-13)

مقاولة بناء		
التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة
2	3	4

جدول رقم (2-14)

الخدمات		
التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة
2	3	9

جدول رقم (2-15)

النقل		
التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة
3	2	6

جدول رقم (2-16)

نشاطات أخرى		
التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة
1	**2**	**4**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء عن معلومات مقدمة من طرف البنك ووكالة ورقلة

التحليل:

من خلال الجداول (2[11-1312-14-15-16]) يوضح لنا أن البنك قد أنشأ 19 مؤسسة بمبلغ يقدر بـ 7 مليون دينار جزائري بتمويل ثلاثي مع وكالة ANGEM على مختلف القطاعات موزعين كما يلي:

في المرتبة الأولى :

في المرتبة الأولى نلاحظ أن نشاط الخدماتي الذي يقدر بـ 12 مؤسسة ممولة بقروض تقدر بـ 3 مليون دج وعليه تمت خلق وتوفير 9 مناصب شغل ويضم هذا النشاط العديد من الأنشطة المختلفة أغلبها خاصة بكراء السيارات والمعدات.

وفي المرتبة الثانية في نشاط النقل الذي يقدر بـ 4 مؤسسة ممولة بفروض تقدر بـ 2 مليون دج وعليه تمت خلق وتوفير 06 مناصب شغل.

وفي المرتبة الثالثة يأتي نشاط الصناعة الذي يقدر بـ: 02 مؤسسة ممولة بقروض تقدر بـ 02 مليون دج وعليه تمت خلق وتوفير 04 مناصب شغل.

وفي المرتبة الرابعة يأتي نشاط المقاول الذي يقدر بـ 1 مؤسسة ممولة بقروض تقدر بـ 3 مليون دج وعليه تمت خلق وتوفير 04 مناصب شغل.

الشكل التالي يوضح مقدار اجمالي التمويل الثلاثي للمؤسسات الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري ووكالة تسيير القرض المصغر ورقلة.

الشكل (1-2) يوضح إجمالي التمويل الثلاثي للبنك و ANGEM

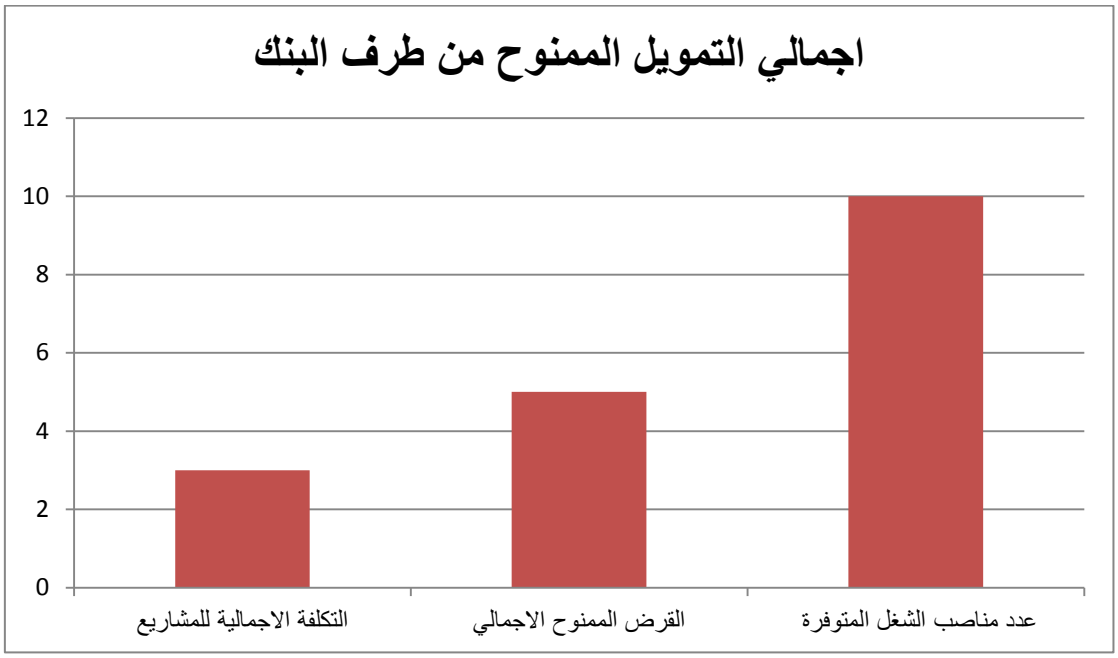

من اعداد الطالبة بناءا على الجدول السابق

رابعا: وضعية الملفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة عن طريق بنك BNA و CNACبورقلة

الوضعية بحسب القطاع: جدول (2-17): يوضح توزيع الملفات بالبنك والوكالة الوحدة: مليون دينار جزائري

طبيعة النشاط	العدد	تكلفة المشروع	القرض البنكي المرخص	القرض المصرح له	مبلغ الضمانات	طبيعة ضمانات		دين مستحق الآجال الغير مسدد	دين متعثر	دين معدوم السداد	تحصيل الدين		باقي القرض
						ر ع	ص ض				ودي	صندوق الضمان	
النقل	10	32	21	21	27.9	27.9	14.7	3	6	0	0	0	11
الصناعة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مقاول	9	25	15	15	22.5	22.5	10.6	0	5	0	0	0	7
خدمات	16	85	59	59	76.5	76.5	59.7	2	0	0	0	0	56
المجموع	35	142	95	95	126.9	126.9	85	5	11	0	0	0	74

المصدر: معطيات لسنة 2015 المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري بورقلة من سنة 1996 إلى فيفري 2015

ملاحظة: رع: رهن حيازي العتاد/ ص ض: صندوق ضمان (70% من قرض البنك).

وضعية الملفات المقبولة:

جدول (2[18-19-20-21-22]) يوضح وضعية الملفات المقبولة من طرف البنك والوكالة.

جدول رقم (2-18)

الصناعة		
التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة
0	**0**	**0**

جدول رقم (2-19)

مقاولة بناء		
التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة
25	**13**	**9**

جدول رقم (2-20)

الخدمات		
التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة
85	**60**	**16**

جدول رقم (2-21)

النقل		
التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة
31	**22**	**10**

جدول رقم (2-22)

نشاطات أخرى		
التكلفة الإجمالية للمشاريع	القرض الممنوح الإجمالي	عدد مناصب الشغل المتوفرة
0	**0**	**0**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء عن معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري ووكالة ورقلة

التحليل:

من خلال الجداول ([2] 18-19-20-21-22) يوضح لنا أن البنك قد أنشأ 35 مؤسسة بمبلغ يقدر بـ 95 مليون دينار جزائري بتمويل ثلاثي مع وكالة CNAC موزعين كما يلي:

في المرتبة الأولى:

نلاحظ أن نشاط الخدماتي بعدد أكبر المقدر بـ 16 مؤسسة ممولة بقروض تقدر بـ 60 مليون دج وعليه تمت خلق 16 منصب شغل ويضم هذا النشاط العديد من الأنشطة المختلفة أغلبها خاص بكراء السيارات والمعدات.

وفي المرتبة الثانية يأتي نشاط النقل المقدر بـ 10 مؤسسات ممولة بقروض تقدر بـ 22 مليون دج وعليه تمت خلق 16 منصب شغل.

وفي المرتبة الثالثة يأتي نشاط البناء المقدر بـ 9 مؤسسات ممولة بقروض تقدر بـ 13 مليون دج وعليه تمت خلق 9 مناصب شغل.

-أما الصناعة فإن البنك مع وكالة CNAC لم يقوموا بتمويل هذا القطاع.

والشكل التالي يوضح مقدار اجمالي التمويل الثلاثي للمؤسسات الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة والوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة ورقلة موزعة لحسن تمويل وتطور القطاعات.

الشكل (1-3) يوضح اجمالي التمويل الثلاثي البنك ووكالة CNAC

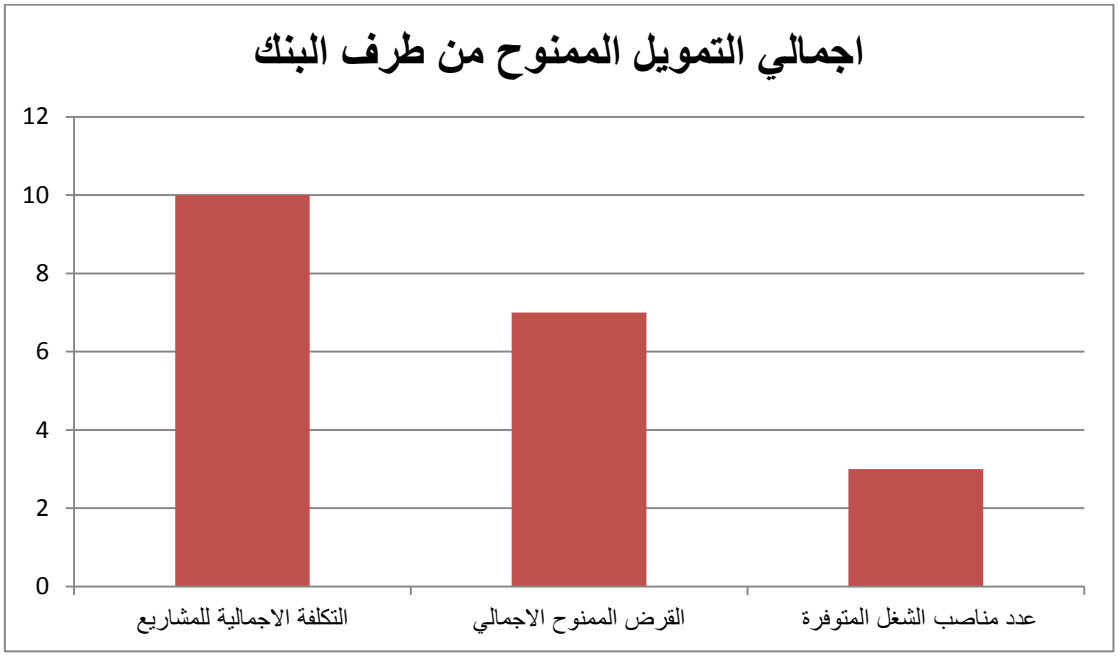

الفرع الثاني: دراسة المؤسسات الممولة من طرف البنك ووكالات الدعم.

- قمنا بدراسة مجموعة من الملفات في تقييم المؤسسات الممولة من طرف البنك عن طريق وكالات الدعم حيث قمنا بتعيين بعض المعايير الأساسية لمعرفة الوضعية الحقيقية لهم وتم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–22): يمثل توزيع المؤسسات بحسب الحجم والموارد الممولة عن طريق البنك والوكالات الدعم **الوحدة: مليون دينار MDA**

المصدر: من إعداد الطالبة

الهيئات	بحسب الحجم	بحسب جدول النتائج		بحسب الموارد		بحسب الاستخدام	
	العمال	رقم العمال	القيمة المضافة	رأس المال	المديونية	الاستثمارات	رأس مال العامل
ANSEJ	350	لا شيء	لا شيء	%2 – %1	%98 – %99	%95 – %90	%10 – %5
ANGEM	19	لا شيء	لا شيء	%1	%99	%95	%5 –
CNAC	54	لاشي	لا شيء	%2 – %1	%98 – %99	%95 – %90	%10 – %5

التحليل:

من خلال الجدول رقم: (2-22) الذي يمثل توزيع المؤسسات بحسب الحجم والموارد الممولة عن طريق البنك ووكالات الدعم.

بالنسبة للمؤسسات التي مولت من البنك BNA في إطار وكالة ANSEJ تقدر بـ 237 مؤسسة مما قامت بخلق 350 منصب شغل أي تتراوح بين منصب أو منصبين في المؤسسة الواحدة ويتراوح حجم التمويل ذاتي لكل مؤسسة 1% إلى 2% من كلفة والمشروع ومقابلة لنسبة مديونية تتراوح ما بين 99% و 98%، وهذا يخالف القواعد الأساسية لمنح القرض (التمويل) أي أنها تشكل عبئ على حجم موارد البنك والوكالة.

كما يلاحظ إلى المعايير المحددة لرقم الأعمال والقيمة المضافة غير مصرح بها بسبب تحويل أو استعمال الأموال المقبوضة إلى حسابات بنكية أخرى أو صرفها لحسابه الشخصي.

- بالنسبة للمؤسسات التي مولت من البنك BNA في إطار وكالة ANGEM والتي تقدر بـ 19 مؤسسة مما قامت بخلق 21 منصب شغل أي تتراوح بين منصب أو منصبين في المؤسسة الواحدة أما حجم التمويل الذاتي لكل مؤسسة بـ 1% لكلفة المشروع، مقابلة لنسبة المديونية تتراوح 99% أي أنها تشكل عبئ على حجم موارد البنك والوكالة، كما يلاحظ أن احتياج رأس مال العامل ضعيف جدا يقدر بـ 5% والذي لا يغطي تكاليف الاستغلال.
- أما بالنسبة للمؤسسات التي مولت من البنك BNA في إطار وكالة CNAC والتي تقدر بـ 35 مؤسسة مما قامت بخلق 54 منصب شغل أي تتراوح ما بين منصب إلى منصبين في المؤسسة الواحدة، أما حجم التمويل الذاتي لكل مؤسسة من 1% غلى 2% من كلفة المشروع مقابلة لنسبة المديونية تتراوح ما بين 99% و 98%، أي أنها تشكل عبئ على حجم موارد البنك والوكالة، كما يلاحظ أن احتياج رأس مال العامل ضعيف جدا والمتراوح ما بين 5% و 10% والذي لا يغطي تكاليف الاستغلال.
- من خلال مما سبق نستنتج أن المؤسسات المنشأة بواسطة هذا التمويل ما هو إلا عبئ على البنك والوكالة خاصة البنك لأنه يأخذ الحصة الأكبر في التمويل والذي يقدر بـ 70% وعلى هذا الأساس فإن هذه المؤسسات من بداية الإنشاء وهي تعتمد على أموال الغير.

الفرع الثاني: تقييم الملفات الممولة من طرف البنك ووكالات الدعم.

أولا: تقييم الملفات الممولة من طرف البنك BNA ووكالة التشغيل والشباب ANSEJبناءا على الإحصائيات المقدمة من طرف البنك ووكالة ANSEJ من حيث:

- عدد مناصب الشغل التي توفرها.
- المساهمات التي يقدمها الفرد والبنك والوكالة.
- استرجاع التمويل عند وقت الاستحقاق.

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2-23):ملخص لوضعية الملفات الإجمالية ANSEJ.

الوحدة: مليون دينار MDA

عدد الملفات الموضوعة			252	
عدد الملفات الممولة			242	
عدد مناصب الشغل المتوفرة			350	
التكلفة الإجمالية المشاريع			1027	
القرض البنكي الممنوح 70%			719	
مساهمة ANSEJ	%28		180	
	%29		110	
المساهمة الشخصية	%1		5	
	%2		15	
التكلفة المتوسطة للمشاريع			4.24	
التكلفة المتوسطة لخلق مناصب شغل			2.93	
سنة الاستقلالية المالية (نسبة مديونية)	%1	%0.49	%99.51	
	%2	%0.15	%99.85	
القروض	**نوع**	**المبلغ**	**العدد**	
	حسنة	**460**	**111**	
	المتعثرة	**104**	**121**	
	الرديئة	**4.6**	**5**	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء عن معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني

التحليل:

من خلال الجدول السابق رقم (23.2) الذي يلخص اجمالي المؤسسات الممولة من طرف البنك والوكالة، فمن خلال الدراسة لهذا التمويل الثلاثي الذي يدخل فيه البنك ووكالة التشغيل والشباب نجد أن معظم المؤسسات الممولة تعتبر مؤسسات مصغرة وذلك من خلال معيار عدد العمال، أما مساهمة صاحب المؤسسة في هذا التمويل فهي بنسبة 1% في حالة التمويل أقل من 500 مليون دينار جزائري أما إذا كلن التمويل أكثر من 500 مليون فتكون المساهمة الشخصية 2% ومساهمة الوكالة في حالة أقل من 500 مليون دينار جزائري تكون 28% أما أكثر من 500 مليون دج تكون 29% أما نسبة تمويل البنك تبقى ثابتة بـ 70%.

- نلاحظ أن المؤسسات التي أنشأت تعتمد على تمويلها خارجيا أي لا يوجد استقلالية مالية للمؤسسة، حيث تعتبر في أغلبها مؤسسات مدينة وهذا يخالف التحليل المالي والاقتصادي في تأسيس ونجاح المؤسسة.
- من خلال دراسة الملفات المقدمة من طرف البنك والإحصائيات التي قمنا بها من خلال هذا التمويل، حيث بلغ عدد القروض الرديئة (5) الذي لم يتم تسديد دينهم والذي كان من الأساس أصل أمواله دين وكان متعثر من البداية وعليه فإن البنك والوكالة يتم متابعتهم قانونيا بعدما يتم اعطائه مؤونات على قرضه من أجل تحسين وضعيته المالية، ولكن لم تجدي نفعا، أما القروض المتعثرة بلغت عددها (121) والقروض الحسنة بلغت (111) وهم في الأصل لم يصل موعد استحقاقهم فقط أي يكون لهم المثل في المستقبل.

في الشكل التالي الذي يوضح وضعية الملفات والقروض الذي تم تسديدها من طرف الزبون عند وصول موعد استحقاقها.

الشكل رقم (1-4) : يوضح وضعية تحصيل التمويل الثلاثي من طرف البنك ووكالة (ANSEJ)

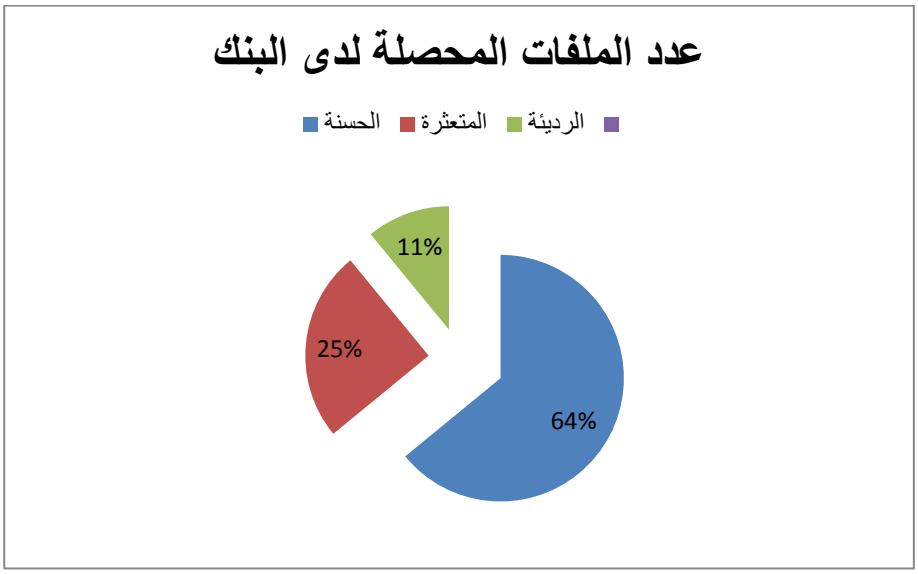

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على الجدول السابق

ثانيا: تقسيم الملفات الممولة من طرف بنك BNA ووكالة تسيير القرض المصغر ANGEM

بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف البنك BNA ووكالة تسيير القرض المصغر ANGEMبناءا على الإحصائيات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري، فقد تم تقييم الملفات الممولة تمويل ثلاثي من طرف البنك ووكالة ANGEM من حيث:

- **المساهمات التي يقدمها الفرد والبنك والوكالة.**
- **استرجاع التمويل عند وقت الاستحقاق**

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2-24):ملخص لوضعية الملفات الإجماليةANGEM.

الوحدة: مليون دينار MDA

عدد الملفات الموضوعة			113	
عدد الملفات الممولة			14	
عدد مناصب الشغل المتوفرة			19	
التكلفة الإجمالية المشاريع			6	
القرض البنكي الممنوح			4	
ANGEM	%29		1	
المساهمة الشخصية	%1		1	
التكلفة المتوسطة للمشاريع			0.3	
التكلفة المتوسطة لخلق مناصب شغل			0.3	
سنة الاستقلالية المالية (نسبة مديونية)	%1	%0.16	%99.84	

	نوع	المبلغ	العدد
القروض	**حسنة**	**2**	**6**
	المتعثرة	**0**	**3**
	الرديئة	**1**	**5**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا عن المعلومات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري.

التحليل:

من خلال الجدول السابق رقم (2-24) الذي يلخص إجمالي المؤسسات الممولة من طرف البنك والوكالة, فمن خلال الدراسة لهذا التمويل الثلاثي الذي يدخل فيه البنك ووكالة تسيير القرض المصغر، نجد معظم المؤسسات الممولة تعتبر مؤسسات مصغرة وذلك من خلال معيار عدد العمال، أما مساهمة صاحب المؤسسة في هذا التمويل فهي بنسبة 1% حيث أن الوكالة تمنح القروض التي تكون أقل من 100 مليون دينار جزائري، وعليه تمول الوكالة في هذه الحالة 29%، أما البنك فإنه التمويل الأكبر أي 70% وهي نسبة تبقى ثابتة.

نلاحظ أن المؤسسات التي أنشأت تعتمد على تمويلها خارجيا أي لا يوجد استقلالية مالية للمؤسسة، حيث تعتبر في أغلبها مؤسسات مدينة، وهذا يخالف التحليل المالي والاقتصادي في تأسيس ونجاح المؤسسة.

من خلال دراسة الملفات المقدمة من طرف البنك و الاحصائيات التي قمنا بها من خلال هذا التمويل ، حيث بلغ عدد القروض الرديئة (5) الذي لم يتم تسديد دينهم الذي كان من الأساس أصل أمواله دين وكان متعثر من البداية ، وعليه فإن البنك والوكالة يتم متابعتهم قانونيا بعدما يتم إعطائه مؤونات على قرضه من أجل تحسين وضعيته المالية ولكن لم تجدي نفعا، أما القروض المتعثرة فبلغت عددها (3) والقروض الحسنة بلغت (6)، فهم في الأصل لم يصل موعد استحقاقهم فقط أي سيكون لهم المثل في المستقبل.

وفي الشكل التالي يوضح وضعية الملفات والقروض التي تم تسديدها من طرف الزبون عند وصول موعد استحقاقها.

الشكل رقم (1-5): يوضح وضعية تحصيل التمويل الثلاثي من طرف البنك ووكالة ANGEM.

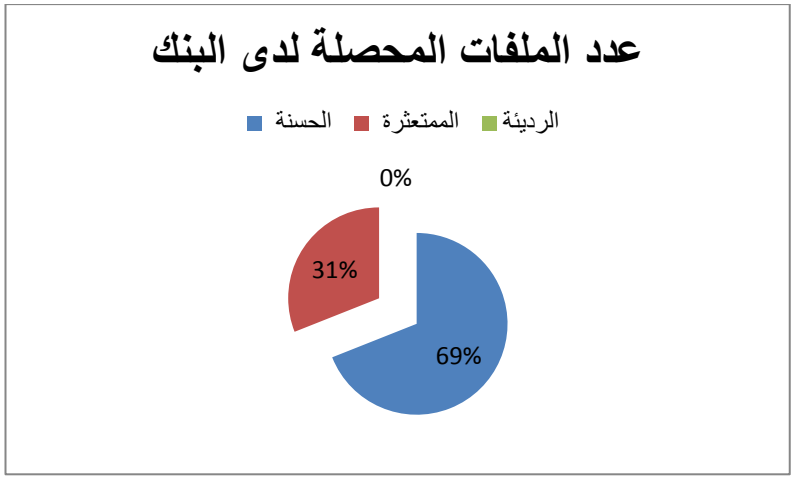

المصدر: من إعداد الطالبةبناءا على الجدول السابق.

ثالثا: تقييم الملفات الممولة من طرف بنك BNA ووكالة الصندوق الوطني للبطالةCNAC

بناء على الإحصائيات المقدمة من طرف البنك BNA ووكالة الصندوق الوطني للبطالةCNAC، فقد تم تقييم الملفات الممولة تمويل ثلاثي من طرف البنك ووكالة الصندوق الوطني للبطالةCNACمن حيث:

- المساهمات التي يقدمها الفرد والبنك والوكالة.

- استرجاع التمويل عند وقت الاستحقاق.

الجدول رقم (2-25): ملخص لوضعية الملفات الإجمالية CNAC

الوحدة: مليون دينار MDA

عدد الملفات الموضوعة		39
عدد الملفات الممولة		35
عدد مناصب الشغل المتوفرة		54
التكلفة الإجمالية المشاريع		142
القرض البنكي الممنوح		95
مساهمة CNAC	%28	25
	%29	19
المساهمة الشخصية	%1	1
	%2	2
التكلفة المتوسطة للمشاريع		4.03
التكلفة المتوسطة لخلق مناصب شغل		4.03
سنة الاستقلالية المالية (نسبة مديونية)	%1	%0.7 %99.3
	%2	%1.4 %98.6

	نوع	المبلغ	العدد
القروض	**حسنة**	**74**	**14**
	المتعثرة	**11**	**11**
	الرديئة	**0**	**10**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا عن المعلومات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري.

التحليل:

من خلال الجدول السابق رقم (2-25) الذي يلخص إجمالي المؤسسات الممولة من طرف البنك والوكالة فمن خلال الدراسة لهذا التمويل الثلاثي الذي يدخل فيه البنك ووكالة تCNAC، حيث أن معظم المؤسسات الممولة تعتبر مؤسسات مصغرة وذلك من خلال معيار عدد العمال، أما مساهمة صاحب المؤسسة في هذا التمويل فهي بنسبة 1%في حالة التمويل أقل من 500

مليون دينار جزائري، أما إذا كان التمويل أكثر من 500 مليون دينار جزائري فتكون المساهمة الشخصية 2% ومساهمة الوكالة في حالة أقل من 500 مليون دينار جزائري تكون 28% أما أكثر من 500 مليون دج تكون 29%، أما نسبة تمويل البنك فتبقى ثابتة بـ 70%.

نلاحظ أن المؤسسات التي أنشأت تعتمد على تمويلها خارجيا أي لا يوجد استقلالية مالية للمؤسسة، حيث تعتبر في أغلبها مؤسسات مدينة، وهذا يخالف التحليل المالي والاقتصادي في تأسيس ونجاح المؤسسة.

من خلال دراسة الملفات المقدمة من طرف البنك والإحصائيات التي قمنا بها من خلال هذا التمويل، حيث بلغ عدد القروض الرديئة (10) الذي لم يتم تسديد دينهم الذي كان من الأساس أصل أمواله دين وكان متعثر من البداية وعليه فإن البنك والوكالة يتم متابعتهم قانونيا بعدما يتم إعطائه مؤونات على قرضه من أجل تحسين وضعيته المالية ولكن لم تجدي نفعا، أما القروض المتعثرة فبلغت عددها (11) والقروض الحسنة بلغت (14)، فهم في الأصل لم يصل موعد استحقاقهم فقط أي سيكون لهم المثل في المستقبل.

وفي الشكل التالي يوضح وضعية الملفات والقروض التي تم تسديدها من طرف الزبون عند وصول موعد استحقاقها.

الشكل رقم (1-6) يوضح وضعية تحصيل التمويل الثلاثي من طرف البنك ووكالة CNAC

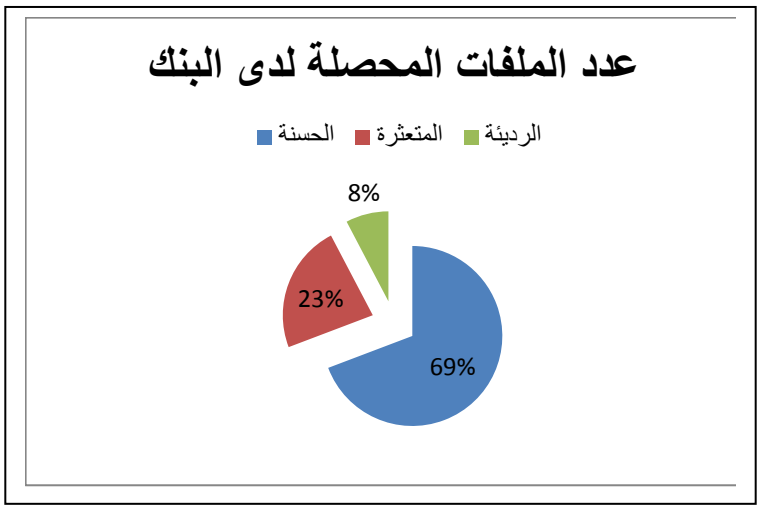

المطلب الثاني: استعراض اهم النتائج المتوصل اليها و مناقشتها.

افرع الاول : استعراض اهم النتائج المتوصل اليها:

- نقص مصادر التمويل لأنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة بسبب الشروط المفروضة على منح القرض و الضمانات المطلوبة من طرف البنوك, مما ادى الى للدولة الى اجراء هذا التمويل المدعم من

طرف الوكالات المتخصصة الذي فرض على البنوك بمنح هذه القروض بدون دراسات تقييمية صحيحة , التي بدورها ادت الى الحصول على قروض رديئة بعدم تسديد الديون عند موعد الاستحقاق.

- نقص تعامل البنك الوطني الجزائري بقروض الاستثمار مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , و هذا بسبب عدم قدرة هذه المؤسسات على توفير الضمانات الكافية خاصة اذا كانت في بداية التأسيس.
- صيغ التمويل الاكثر تداولا هي صيغ التمويل الثلاثي , اي المساهمة الشخصية لشاب صاحب المشروع و الوكالة بالإضافة إلى القرض البنكي.
- من خلال الدراسة فان اكثر المؤسسات المستفادة من هذا التمويل كان الاتجاه الى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب مع البنك, ويمكن ان يعود السبب الى اغلب الشباب التي تتجه الى هذا التمويل تتراوح اعمارهم ما بين19 و35 سنة او سهولة الاجراءات او المبلغ المقدم.
- القطاع الاكثر تمويل و الاكثر استقطاب هو قطاع النقل وذلك لارتفاع المردودية و سهولة الاجراءات في امتلاك رخصة السياقة, ثم يليه قطاع الخدمات الذي يضم العديد من الانشطة المختلفة اغلبها كراء السيارات و المعدات.
- تحمل البنك النسبة الاكثر من القروض المتعثرة لأنه يمول النسبة الأكبر التي تكون ثابتة(70%) في كل التمويلات مع وكالات الدعم.
- اعتماد البنوك على اجراءات صارمة و معقدة من خلال الشروط المطلوبة وكذا فترة الدراسة الطويلة لطلب القرض مما يعرقل نشاط المؤسسات.
- تفضل البنوك بصفة عامة ربط علاقات تمويلية مع المؤسسات التي هي في مرحلة التوسع و الازدهار, لسهولة البنك الحصول على المعلومات الكافية عنها و كذا توفر الضمانات المطلوبة, فالبنك ينظر للمؤسسات التي هي في مرحلة الانشاء على انها تحمل الكثير من المخاطر لان الكثير منها يفشل في بداية نشاطها ولا يستطيع الاستمرار.

الفرع الثاني : مناقشة النتائج المتوصل اليها و مقارنتها بالدراسات السابقة.

بعد ان قمنا بعملية التحليل و تفسير مخرجات الدراسة الميدانية استخلصنا مجموعة من النتائج سنقوم بمناقشتها بما توصلت له الدراسات السابقة.

الشروط التي تفرضها البنوك على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مستعصية.

وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت اليه دراسة (الحاج عي حليمة), بان البنوك تفرض على هذه الفئة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شروط و ضمانات مستعصية خاصة عند بداية تأسسها, بل تفضل ربط العلاقة مع المؤسسات التي هي في مرحلة التوسع لسهولة البنك على الحصول على المعلومات و الضمانات الكافية.

فشل الدول في وضع الأنظمة الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

وهذه النتيجة تتماشى مع ما توصلت اليه دراسة (عثمان لخلف), فعلى الرغم من تحقيق الدولة في انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تجسيد افكار الشباب على شكل مؤسسة, الا ان ترقية هذا القطاع يبقى دون المستوي المنتظر بسبب النتيجة التي كانت توفير مناصب شغل غير مستقرة و تحمل البنوك النسبة الاكثر من القروض الغير مسددة.

عدم وجود تكامل بين المؤسسات المنشأة حديثا مع المؤسسات المنشأة في السابق.

وهذه النتيجة تتماشى مع ما توصلت اليه دراسة (حنين جلال الدماغ) ,التي بينت بعدم وجود تكامل بين المؤسسات و ان جميع المؤسسات فردية اي لا يوجد تناسق مع المؤسسات الاخرى في نفس المجال في نفس المجال و النشاط او تعتبر مكملة لها.

نقص مصادر التمويل لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب الشروط المفروضة على القرض و الضمانات المطلوبة من البنوك.

وهذه النتيجة تتماشى مع ما توصلت اليه دراسة (محمد زيدان), على الرغم من استحداث الاليات الهياكل الجديدة للمساعدة في عملية التمويل , الا ان المؤسسات خاصة عند بداية نشأتها تعاني هاذا الاشكال و الذي يعتبر عائق في الأصل كما جرت دراستنا بعد الاحصائيات التي قمنا به أن اغلب التمويل الممنوح لإنشاء المؤسسات كان نتيجة هذه القروض قروض متعثرة أي اصبحت عبء على البنك و على الدولة و هذا لنقص الدراسة الاقتصادية بشكل كافي.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال قيامنا بالدراسة الميدانية في البنك و ذلك بالاعتماد على المعلومات و الإحصائيات المقدمة والتي قمنا بتحليلها و مناقشة النتائج، حيث اننا في الجانب التطبيقي توصلنا الى نتائج قريبة من الواقع و نتائجه ملموسة وهذا ما كان هدف دراستنا ,ومنه تمكنا من الخروج ببعض النتائج :

ـ إن التمويل يساعد في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة التمويل المدعم الا انه يسبب ازمة للبنك بما انه يمنح اكبر نسبة بغير ضمانات كافية تغطي عملية التمويل .

ـالتمويل البنكي المدعم مع وكالات الدعم ,هو اكثر التمويلات الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ـان اغلب المؤسسات اتي استفادت من التمويل البنكي المدعم من طرف وكالات الدعم, عند موعد استحقاق القرض لا يتم الدفع مما يؤدي الى التعثر في القرض و يعود بخسارة على البنك و يعتبر عبئ عليه.

خاتمة

الخاتمة

لقد حاولنا في هذه الدراسة التطرق الى جانب تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال البنوك وكالات الدعم حيث اعتمدنا في الدراسة على البنك الوطني الجزائري, فتعرضنا إلى مفاهيم البنوك والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العلاقة التي تربطهما مع بعض و كذا التمويلات التي تقدمها البنوك لهذه المؤسسات وهذا لأن التمويل هو العائق الوحيد الذي يواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , محاولين الإجابة على اشكالية البحث و المتمثلة في مدى مساهمة البنوك في تمويل احتياجات و متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و من هنا قمنا بعرض في دراستنا الميدانية الى الإجراءات التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري عند منح التمويل للزبائن العاديين وايضا للزبائن المنعقدين مع وكالات الدعم(**ANSEJ ANGEM,CNAC**) وكذا اهم الفروقات بين هذه الوكالات من حيث العمر و المبلغ ,و عرضنا ايضا في دراستنا على اجمالي الاحصائيات للملفات المؤسسات الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري مع وكالات الدعم من حيث وضعية الملفات الاجمالية و الملفات المقبولة ,و المؤسسات التي انشات حسب القطاع و عدد مناصب الشغل التي وفرها هذا الاخير , و كذا نسب التمويل التي يقدمها البنك و الوكالات و صاحب المشروع ,من خلال المؤشرات الاحصائية المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة.

و من خلال محاولتنا الاحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع ,استطعنا التوصل الى هذه النتائج و التي تثبت او تنفي صحة فرضياتنا في البحث والتي نوردها فيما يلي :

- الشروط التي تفرضها البنوك مستعصية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,حيث نجد ان البنك يطلب ضمانات كبيرة تثقل كاهل المؤسسات (فرضية صحيحة) ,مما تفقد صاحب المؤسسة روح الحماس.
- لا يمكن اعتبار التمويل المدعم من طرف الدولة بالحل الامثل سواء في انشاء المؤسسات أوفي تنمية الاقتصاد أي أن النتائج السلبية اكثر من الإيجابية من حيث الأعباء المتمثلة في (فرضية خاطئة).

- اغلب المؤسسات تسير بمنحنى التعثر و يليه الافلاس
- اغلب المؤسسات المنشأة لا تحمل الطابع الإنتاجي بل تحمل الطابع الخدماتي مثل النقل و كراء السيارات وتقوم الا بتشغيل صاحب المؤسسة اي لا توفر مناصب شغل.

- يعتبر هذا التمويل عبئ على خزينة الدولة و البنك خاصة.
- يؤدي التمويل المالي الى تحقيق الاكتفاء المالي بالنسبة للمؤسسات الخدماتية, لأنه يقوم بتغطية تكلفة الاستثمارات ولا تحتاج الى راس مال العامل مقارنة الى المؤسسات الانتاجية أو المقاولتية التي تستوجب توفير راس مال العامل كافي لانطلاق المشروع وتحقيق احسن النتائج.
- يظهر دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,من خلال التمويل الثلاثي للإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

وعلى ضوء ما تقدم و استنادا على النتائج المجسدة لواقع المؤسسة يمكننا الخروج بالاقتراحات و التوصيات التالية :

التوصيات و الاقتراحات

- ❖ زرع روح المقاولة بتكوين جامعي موجه لا نشاء مشاريع تنموية اقتصادية .
- ❖ الاهتمام بالقرض الإيجاري كأداة فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ❖ خلق هيئة تقوم بدراسة المؤسسات التي لها فائدة في المجتمع و تحقيق قيمة مضافة في الدخل.
- ❖ تقديم الإرشادات و النصح لشباب الراغب في انشاء المؤسسات الصغيرة و المصغرة عن طريق الإكثار من الأيام التحسسية و الاعلامية ليكون في وجه الصورة.
- ❖ تقديم امتيازات تحفيزية لصالح المؤسسات قصد تشجيع تقدمها و ازدهارها.

اما أفاق الدراسة:

- ✓ دراسة تقدم اساليب التمويل الحديثة كأداة لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ دراسة الموضوع مع توسيع عينة الدراسة.
- ✓ دراسة الموضوع مع بنوك اسلامية مدمجة مع هياكل الدعم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

❖ مراجع الكتب:

1- أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية الاسكندرية 2002، 2003.

2- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة الاسكندرية 2005.

3- منهجية امراد.

4- ماجدة العطية، ادارة المشروعات الصغيرة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان،الطبعة الثانية،2011.

❖ مراجع المجلات:

1- معطى الله خير الدين وبوفهوم محمد، تفعيل دور التمويل للمؤسسات الصغيرة للجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، العدد الأول.

2- حسين رحيم، نظم حضانات الأعمال لدعم التجديد التكنولوجي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف العدد 2003.

3- محمد زيدان، الهياكل والأليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الاقتصاديات –العدد السابع-.

❖ مراجع الملتقيات:

1- صليحة بن طلحة وبوعلام معوشي، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة السلف يومي 17و18 افريل2006.

2- حياة نجار، مليكة زغيب، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول البنوك التجارية و التنمية الاقتصادية جامعة8ماي1945قالمة، يومي8،7ديسمبر2004.

3- منصورة بن عمارة، المؤسسات المصغرة و دور البنوك في تمويلها ورقة بحثية، جامعة باجي مختار عنابة.

❖ **رسائل التخرج:**

1- الحاج علي حليمة، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة، مذكرة ماجيستير، 2008.

2- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003، 2004.

3- عبد الحكيم عمران، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجيستير في استراتيجية، بجامعة المسيلة 2007.

4- لوكادير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة الماجيستر في القانون، جامعة تيزي وزو 2012.

5- حنين جلال الدماغ، دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة، دراسة تطبيقية عن المشاريع الممولة من مؤسسات الإقراض في قطاع غزة، مذكرة ماجيستير، جامعة الأزهر، غزة – فلسطين 2010.

❖ **القوانين وجرائد ومراجع أخرى:**

1- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01، المؤرخ في رمضان عام 1422 الموافق لـ 2001/12/12.

2- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ورقلة.

3- مطبوعة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

4- البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة 944، 2014/04/15.

❖ **قائمة المراجع باللغة الأجنبية:**

1- **Mohammed ABDELLAOUI : Amina HOUDI ; Outils de financement contraints de développement des PME au Maroc.**

2- **Benhalima Ammour, pratique des technique Bancaires, Dar Dahl ab, Alger, 1997.**

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الأشكال	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الرموز و المختصرات	IX
المقدمة	أ
الفصل الأول: الجانب النظري	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية البنوك و علاقتها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة..	**3**
المطلب الأول: مفاهيم عامة	**3**
الفرع الأول: مفهوم البنوك	**3**
الفرع الثاني :مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**4**
المطلب الثاني: علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**5**
المطلب الثالث: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**7**
1- المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية	**10**
2- المطلب الاول :الدراسة السابقة في الموضوع	**10**
الفرع الاول :ا لدراسة العربية	**10**
الفرع الثاني :الدراسة الأجنبية	**14**
المطلب الثاني: أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسة السابقة	**15**
خلاصة الفصل	**17**

الفصل الثاني:الدراسة الميدانية	
تمهيد	**19**
المبحث الاول: تقديم و عرض اهم اجراءات البنك في عملية التمويل ..	**20**
المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري –وكالة ورقلة –	**20**
المطلب الثاني: اجراءات التمويل الخاصة ببنك BNA	**21**
الفرع الأول: الوثائق المطلوبة	**21**
الفرع الثاني: الدراسة الشكلية للملف	**21**
الفرع الثالث: الدراسة الموضوعية	**21**
الفرع الرابع: قرار البنك	**22**
المبحث الثاني: اثر التمويل البنكي في انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر الوكالات	**25**
المطلب الأول: عرض المعطيات و تحليلها	**25**
الفرع الأول: وضعية الملفات الاجمالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**25**
1–دراسة المؤسسات الممولة من طرف البنك و وكالات الدعم	**39**
االفرع الثاني: تقييم الملفات الممولة من طرف البنك و وكالات الدعم	**42**
اولا: تقييم الملفات الممولة من طرف البنك BNA و وكالة التشغيل و الشباب ANSEJ	**42**
ثانيا: تقييم الملفات الممولة من طرف البنك BNA وANGEM	**44**
ثالثا: تقييم الملفات الممولة من طرف البنك BNA و CNAC	**47**
المطلب الثاني: استعراض اهم النتائج المتوصل اليها و مناقشتها	**48**
الفرع الاول: استعراض هم النتائج المتوصل اليها	**48**
الفرع الثاني: مناقشة النتائج المتوصل اليها و مقارنتها بالدراسات السابقة	**49**
خلاصة الفصل	**51**
الخاتمة	**54**
قائمة المصادر و المراجع	**57**
الفهرس	59